مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: المتغير الأمريكي وأثره في العلاقات العراقية – السورية
اسم الكاتب: م.د. منى حسين عبيد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6820
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 02:26 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

المتغير الامريكي واثره في العلاقات العراقية – السورية

المدرس الدكتورة
منى حسين عبيد(*)

مقدمة

تعد العلاقات العراقية – السورية احدى اهم المحاور السياسية في المنطقة، فقد شاب العلاقات العراقية – السورية توتر ملحوظ كان له اثره في تدهور هذه العلاقات، بالرغم من العلاقات الوثيقة التي كانت تربطهما، فالمعروف ان سوريا تمثل عمقاً استراتيجياً مهماً للعراق الى جانب كونهما ذوي انتماء عروبي واحد، ولعل السبب في تدهور العلاقات يعود الى طبيعة الانظمة السياسية التي تعاقبت على الحكم في كلا البلدين، وتباين مواقفهما تجاه العديد من القضايا المطروحة في الساحة السياسية والتي كانت مثار جدل تلك الانظمة ابرزها حلف بغداد ومشروع ايزنهاور فضلاً عن حرب تشرين الاول ١٩٧٣ والحرب العراقية الايرانية والتي قادت جميعها الى تباين واضح في علاقاتهما وصل الى مرحلة قطع العلاقات بين البلدين.

وبالرغم من عودة العلاقات الى طبيعتها خلال حقبة التسعينيات من خلال الزيارات المتبادلة بين البلدين وعقد العديد من الاتفاقيات التجارية والاقتصادية ولاسيما في المجال النفطي الا ان تلك العلاقات واجهت تحدياً خطيراً لاسيما بعد احداث ١١ أيلول ٢٠٠١.

حيث دخل المتغير الامريكي كعامل مؤثر في طبيعة العلاقات العراقية–السورية، فقد اخذت الادارة الامريكية تمارس ضغوطها على كلا البلدين بهدف منع حدوث اي تقارب او لقاء بينهما.

والسؤال الذي يطرح هنا ما الاساليب والضغوط التي اتبعتها الادارة الامريكية تجاه كلا البلدين؟

(*) مدرس في مركز الدراسات الدولية-جامعة بغداد

وهل نجحت فعلاً في تحقيق اهدافها ام انها اخفقت؟ هذا ما سنتعرف عليه من خلال بحثنا الموسوم (المتغير الامريكي واثره في العلاقات العراقية–السورية) والذي قسم الى اربعة مباحث هي:–

المبحث الاول: خلفية تاريخية عن العلاقات العراقية السورية.

المبحث الثاني: طبيعة العلاقات العراقية–السورية قبل الاحتلال.
المبحث الثالث: العلاقات العراقية– السورية بعد الاحتلال.
المبحث الرابع: اثر المتغير الامريكي على علاقة البلدين.

المبحث الاول: خلفية تاريخية عن العلاقات العراقية– السورية

اتسمت العلاقات العراقية–السورية بالخلاف والتوتر ووصلت في بعض مراحلها الى العداء والقطيعة[1]. حيث كان للولايات المتحدة الامريكية دورها في اذكاء هذا العداء من خلال طرح الولايات المتحدة الامريكية لمشاريعها التحالفية والتي هدفت من ورائها ادخال كل من العراق وسوريا الى دائرتها خدمة لمصالحها في المنطقة ففي عام ١٩٥٥ تمكنت الولايات المتحدة من ضم العراق الى حلف بغداد في حين اخفقت كل من الولايات المتحدة ودول حلف بغداد من اقناع سورية في الانضمام الى ذلك الحلف، بالرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة العراقية بغية ضم سوريا اليه، ويعود سبب توجه دول حلف بغداد الى سوريا بالذات، الى ادراك هذه الدول ان نجاح الحلف او فشله يتوقفان الى حد كبير على موقف سوريا منه، فاذا انضمت سوريا اليه، فان انضمام الاردن ولبنان يصبح متيسراً، فيتحقق الغرض من الحلف، وهو تشكيل طوق جديد يدعم طوق تركيا وايران وباكستان المقام عند الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتي[2] وبالرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة العراقية، فان موقف سورية بقي مناوئاً لذلك الحلف.

وعندما اعلنت الولايات المتحدة الامريكية عن مشروعها والذي عرف بـ(مشروع ايزنهاور) عام ١٩٥٧ فقد اعلنت الحكومة العراقية تأييدها لمشروع ايزنهاور بوصفه مشروعاً يؤدي الى تطوير اقتصاد البلدان المنتمية اليه في حين جاء الموقف السوري متعارضاً مع موقف العراق إزاء مشروع ايزنهاور، فقد نظرت الاوساط الرسمية في سوريا بحذر الى المشروع، ورأت فيه صراعاً حول المصالح بين الدول الكبرى، وان الحديث عن الاستقلال والحرية كما وردت في المشروع وتأييد الولايات المتحدة لحل القضايا الدولية عن طريق الامم المتحدة امور تناقضها التهديدات العسكرية والمحاولات الصريحه لفرض حلول معينة لا تنسجم الا مع مصالح الولايات المتحدة والغرب[3].

واكدت الحكومة السورية من خلال بيانها الذي اصدرته في ١٠ كانون الثاني ١٩٥٧ رفضها للمشروع الى جانب تحفظها على نقاط عدة وردت في المشروع اذ جاء في البيان: ((ان الحكومة السورية ترفض النظرية القائلة بان وجود مصالح اقتصادية لدولة او لمجموعة من الدول في احدى مناطق العالم يبيح لها الحق بالتدخل في

[1] **هالة خالد حميد، مستقبل العلاقات العراقية- السورية في ضوء الاحتلال الامريكي للعراق، مجلة قضايا سياسية، العددان التاسع والعاشر، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ص٥٨.**
[2] **فاضل حسين، سقوط النظام الملكي في العراق، مكتبة افاق عربية، بغداد، ١٩٨٦، ص٣٦-٣٧.**
[3] **محمد جعفر فاضل الحيالي، العلاقات بين سوريا والعراق ١٩٤٥-١٩٥٨، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص٤١٣.**

شؤون هذه المنطقة للحفاظ على تلك المصالح، وان القول بنظرية الفراغ السياسي مصطنعة يتذرع بها الاستعمار لتبرير تدخله وسيطرته وان الحكومة ترفض هذه النظرية اذ لافراغ في منطقة الشرق الاوسط بعد ان حصلت دولها على حريتها واستقلالها))[٤].

وهكذا فقد كان لتلك الاحلاف اثرها في استمرار القطيعة بين البلدين، وحتى مع تسلم حزب البعث السلطة في بغداد ودمشق عام ١٩٦٣، ووجود عقيدة واحدة في العاصمتين الا ان العلاقات بقيت متسمة بالتجاذب والاستقطاب والمنافسة والتوتر، اذ بدأت المشكلات تتصاعد فيما بينها لاسيما الاختلاف في وجهات النظر حول المرجعية القيادية لحزب البعث، والتي قادت الى حدوث انشقاقات ايديولوجية داخل الحزب ادت الى سيادة روح العداء بين البلدين[٥].

فضلاً عن المشكلات البيئية الاقليمية ففي الوقت الذي اعترض العراق بشدة على استيلاء ايران على الجزر العربية الثلاث (طنب الكبرى، طنب الصغرى، ابو موسى) كانت سوريا مؤيدة لذلك، حيث كانت سوريا تنطلق بخطى راسخة نحو تعميق علاقتها مع إيران في حين كان العراق يشهد توتراً في علاقته بها في الكثير من المحاور اهمها القضية الكردية ودعم ايران لقادة الحركة الكردية[٦].

وعلى مستوى البيئة العربية كانت هناك الكثير من وجهات النظر المتباينة بين البلدين، فقد شارك العراق في قوات الجبهة الشرقية لمواجهة اسرائيل وساهم في درء امكانية سقوط دمشق بيد اسرائيل عام ١٩٧٣، غير ان تراجع الجهود التي تدفع صوب التوافق حول الكثير من المسائل المصيرية بين البلدين كانت سبباً من اسباب تصاعد المشكلات بين البلدين وظلت الانقسامات تشد في اتجاه اللاتوافق حتى عام ١٩٧٨ حيث كان لتوقيع الرئيس المصري انور السادات اتفاقات كامب ديفيد، وما نتج عنها من تهديدات وخروج مصر من الصف العربي اثرها،حيث جمعت هذه التهديدات من جديد سوريا والعراق في القمة التي تم عقدها في بغداد في تشرين الثاني ١٩٧٨ في شكل مشروع للوحدة لم يكتب له النجاح، نتيجة تراجع النظام العراقي عن مبادئ ميثاق العمل القومي المشترك عام ١٩٧٨[٧].وتجدر الإشارة إلى ان التقارب السوري- العراقي، الذي حدث على اثر قمة بغداد، قد بدا في نظر الكثيرين من العرب على انه تطور ايجابي يبشر بالكثير من الامل على الساحة العربية، بحيث يمكن ان يسد ذلك التقارب بعضاً من الفراغ الاستراتيجي الذي سببه الانسحاب المصري من اطار الجبهة العسكرية العربية في مواجهة اسرائيل، الا ان ذلك الامل لم يدم طويلاً، فسرعان ما توترت العلاقات بين سوريا والعراق

[٤] محمد جعفر فاضل الحيالي، المصدر نفسه، ص٤١٣.
[٥] عبد العزيز شحادة المنصور، المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص٤٥.
[٦] حسين حافظ وهيب، العلاقات العراقية – السورية، مجلة الدراسات الدولية، العدد ٣٠، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، شباط ٢٠٠٦، ص١١٨.
[٧] حسين حافظ وهيب، المصدر نفسه، ص١١٩، عبد العزيز شحادة المنصور، مصدر سابق، ص٤٦.

بسبب اتهام الاخير لسوريا بمساعدة العناصر المناهضة للنظام العراقي وانتهاج سياسة من شأنها تهديد أمن العراق وتكامله الاقليمي[٨].

ومما زاد الوضع تأزماً بين البلدين الموقف السوري من الحرب العراقية الايرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) ، اذ عدت سوريا الحرب على ايران المعادية لاسرائيل، بمثابة ضربة للنضال المشترك في مواجهة اسرائيل، وتبديداً للجهود العربية لتحرير الاراضي العربية المحتلة، ومن هذا المنطلق ادانت سوريا تلك الحرب ضد ايران، خاصة بعد ارسالها وفداً الى بغداد قبل اندلا ع الحرب العراقية-الايرانية تنصح فيه النظام العراقي بعدم تورط الجيش العراقي في حرب لا فائدة منها، لذلك لم يكن غريباً ان يوجه العراق اهتمامه لمجابهة سوريا، مطالباً بالغاء عضويتها من جامعة الدول العربية[٩].

وفي الحقيقة، كل ذلك ادى الى تعميق الفجوة في العلاقة بين البلدين والتي ادت الى قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما عام ١٩٨٠[١٠].

ليس هذا حسب، فقد لجأت سوريا عام ١٩٨٢ الى وقف نقل النفط العراقي الخام عبر الاراضي السورية[١١].

وعلى الرغم من ثبات مسار تلك القطيعة.. الا ان بعض الدول العربية ومنها الاردن عرضت وساطتها لاصلاح العلاقات بين البلدين في قمة الوفاق والاتفاق التي عقدت في عمان عام ١٩٨٧ والتي بالرغم من نجاحها في جمع الرئيسين حافظ الاسد وصدام حسين في اجتماع الخيمة على الحدود العراقية- السورية، الا انها اخفقت في اعادة العلاقات بين البلدين[١٢].

المبحث الثاني: طبيعة العلاقات العراقية-السورية قبل الاحتلال

شهدت العلاقات العراقية السورية توتراً ملحوظاً مع بداية التسعينيات لاسيما عندما قامت القوات العراقية بالدخول الى الكويت في الثاني من اب عام ١٩٩٠ حيث رفضت سوريا ذلك من خلال البيان الذي اصدرته وزارة الخارجية السورية والذي جاء فيه: ((ان الجمهورية العربية السورية تؤكد ان الاجتياح العراقي لدولة الكويت امر مرفوض وتطالب بانسحاب القوات العراقية بشكل فوري وغير مشروط من الاراضي الكويتية))[١٣].

[٨] عبد العزيز شحادة المنصور، المصدر نفسه، ص٤٦.
[٩] عبد العزيز شحادة المنصور، المصدر نفسه، ص٤٦-٤٧.
[١٠] صحيفة الانباء، العدد ٣٧٤٦، الكويت، ١٩٨٦/٦/١٣.
[١١] صحيفة القبس، العدد ٤٥٤٥، الكويت، ١٩٨٥/١/٨.
[١٢] محمد جواد علي، العلاقات العراقية –السورية وافاق تطورها، مجلة الدراسات الدولية، العدد السادس، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ١٩٩٩، ص٣٠.
[١٣] محمد عبد السلام، خريطة القوى العسكرية المحلية والدولية في منطقة الخليج، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٠٥، ١٩٩١، ص١٥٠.

وفي مؤتمر القمة العربية المنعقد في القاهرة بتاريخ ١٩٩٠/٨/١٠ وافقت سوريا على مقررات الادانة ضد العراق ووافقت على طلب السعودية ودول الخليج العربي باستخدام قوات عربية واجنبية لمواجهة العراق[١٤].

وعلى اثر ذلك ارسلت سوريا (قوات عسكرية) الى السعودية بعد انضمامها الى التحالف الدولي ضد العراق، وقد بررت سوريا ارسالها لتلك القوات من خلال التصريح الذي القاه فاروق الشرع وزير خارجية سوريا بتاريخ ١٩٩٠/١٠/١٨ والذي جاء فيه: (بان القوات السورية لن تهاجم العراق حتى ولو شنت الولايات المتحدة وحلفاؤها الحرب على العراق) وذكر ان مهمة القوات السورية هي مهمة دفاعية لحفظ السلام[١٥].

وبالرغم من ارسال سوريا لقواتها فقد اكدت ان اشتراكها في التحالف الدولي ضد العراق لا يعني قبول سوريا الدعم العسكري الامريكي (الاسرائيلي) لانه يهدد بضرب القوة العسكرية العراقية التي تعدها سوريا عمقاً استراتيجياً وسنداً لها في المواجهة مع (اسرائيل).

ومن هنا حاولت سوريا ان تحول دون تدمير امكانيات العراق الاقتصادية والعسكرية والسياسية، لانها رأت مصالحها في مصالح العرب الاخرين وان امنها من امنهم، فنبهت وحذرت بعقلانية ومودة من العواقب الواضحة لدخول العراق للكويت[١٦].

ومع ذلك نجد ان سوريا استثمرت الازمة العراقية من جانبين:-

الجانب الاول: استطاعت ان تنهي عزلتها العربية من خلال اقامة علاقات وثيقة مع دول الخليج العربية، وخصوصاً السعودية التي رأت في سوريا جسراً مهماً لتحسين العلاقات الخليجية مع ايران وتخفيف توترها.

اما الجانب الثاني: تمكن سوريا من انهاء المعارضة التي يقودها الجنرال (ميشيل عون) في لبنان والذي يقال بان العراق يقوم بتقديم الدعم له[١٧].

وفي الحقيقة ان وقوف سوريا الى جانب قوات التحالف ضد العراق مكنها من تعزيز علاقتها بالولايات المتحدة الامريكية اذ عدت الاخيرة سوريا طرفاً اقليمياً فاعلاً في المنطقة[١٨].

ولعل ذلك ما دفع سوريا الى المشاركة بجانب الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها في العدوان على العراق في كانون الثاني عام ١٩٩١ مما ادى الى تصعيد الموقف بين البلدين[١٩].

---

[١٤] احمد فاضل جاسم، العلاقات الايرانية-السورية ١٩٩٠-٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٤، ص١٤٣.

[١٥] احمد فاضل جاسم، المصدر نفسه، ص١٤٣.

[١٦] عبد العزيز شحادة المنصور، مصدر سابق، ص٤٧.

[١٧] عبد الله التركماني، الدور الجديد والنظام السوري في التسوية، مجلة شؤون سياسية، العدد الثاني، ١٩٩٤، ص١٠٦.

[١٨] احمد فاضل جاسم، مصدر سابق، ص١٤٨.

[١٩] هالة خالد حميد، مصدر سابق، ص٥٩.

ولم تشهد العلاقات العراقية–السورية حتى منتصف التسعينيات اي نوع من التقارب وظلت العلاقات بينهما يشوبها التوتر وعدم الاستقرار، الا ان حاجة العراق الماسة للتخفيف من وطأة الحصار الاقتصادي ورغبة سوريا ايضاً للاستفادة من اوضاع العراق كانت سبباً كافياً لاعادة العلاقات عام ١٩٩٦[٢٠]. اذ قامت سوريا بفتح الحدود بين البلدين عام ١٩٩٧، وكان التعاون الاقتصادي العامل الجوهري في احداث التقارب السوري العراقي، ومما وثق ذلك التقارب قيام نائب رئيس الوزراء العراقي السابق (طارق عزيز) بزيارة لدمشق في ٢٢ تشرين الثاني عام ١٩٩٧ولقاؤه نائب الرئيس السوري (عبد الحليم خدام) والتي جاءت ضمن جولة عربية لمساندة موقف العراق في ازمته مع الولايات المتحدة والخاصة بلجان التفتيش[٢١].

وقد جاء التقارب السوري العراقي مع تزايد المخاطر المشتركة ضد سوريا والعراق من جراء التدخل التركي المتزايد في شمال العراق وتطور تحالفها مع اسرائيل، ورفضها تسوية مشكلة مياه نهر الفرات فكانت ضرورة ذلك التطبيع وعلى اثر ذلك بدأت المواقف السورية اكثر ايجابية تجاه العراق ففي ٣ ايلول ١٩٩٦ اكد فاروق الشرع وزير خارجية سوريا حرص سورية على وحدة وسلامة الاراضي العراقية وقلقها من تشكيل مناطق حظر للطيران في العراق، واستدعت وزارة الخارجية السورية السفير التركي حينذاك في دمشق واعربت له عن معارضة سوريا اقامة منطقة عازلة في شمال العراق[٢٢].

ويبدو واضحاً ان المواقف الايجابية لسوريا تجاه العراق قد فرضتها الضغوط التي تمارس على سوريا من قبل تركيا واسرائيل والاحساس العميق بقيمة القوة العراقية[٢٣].

ومما وثق العلاقات بين البلدين وقوف العراق الى جانب سوريا في ازمة تشرين الاول ١٩٩٨ بين تركيا وسوريا بسبب حزب العمال الكردستاني وزعيمه (عبدالله اوجلان) حيث رفض العراق التهديدات التركية لسوريا واعلن عن تضامنه معها، وطالب تركيا بتبني حوار مسؤول مع سوريا بعيداً عن التهديدات[٢٤].

وفي المقابل اكدت سوريا في ٦ شباط ١٩٩٩ رفضها التدخل في شؤون العراق الداخلية، ودعت الى رفع الحصار عنه، والى تجاوز الدول العربية خلافات الماضي.

ووصل التقارب بين البلدين الى حد قيام مسؤولين عراقيين في دمشق بفتح قسم لرعاية المصالح العراقية وذلك في ٢٥شباط ٢٠٠٠[٢٥].

---

[٢٠] حسين حافظ وهيب، مصدر سابق، ص١١٩.
[٢١] احمد دياب، سورية والعراق وايران هل تحالف جديد، السياسية الدولية، العدد ١٣١، القاهرة، ١٩٩٨، ص٢٣٢-٢٣٣.
[٢٢] قصي غريب عليوي، العلاقات السورية- التركية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٠، ص٨٤.
[٢٣] قصي غريب عليوي، المصدر نفسه، ص٨٤.
[٢٤] صحيفة الجمهورية، العدد ٩٨٧٦، ١٩٩٨/١٠/١٠.
[٢٥] قصي غريب عليوي، مصدر سابق، ص٨٥.

وفي حزيران من العام نفسه زار محمد سعيد الصحاف وزير خارجية العراق السابق العاصمة السورية دمشق لمناقشة اوضاع المنطقة وتطوير العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وجاء الاعلان عن تدشين خط سكة حديد حلب- الموصل في تموز ٢٠٠٠ ليستكمل اخراج العراق من عزلته وفي محاولة جديدة لكسر الحصار، واقتصر نشاط الخط على نقل الركاب، في حين كان العراق يأمل في الحصول على موافقة الامم المتحدة لاستغلاله في استيراد البضائع الاوربية عبر سوريا[٢٦].

لقد اقلق تنامي العلاقات العراقية السورية الولايات المتحدة الامريكية وحرص وزير خارجيتها السابق كولن باول اثناء زيارته لدمشق اواخر شباط ٢٠٠١ على الحصول على تأكيد من الرئيس السوري بشار الاسد بان سوريا ستخضع انبوب النفط العراقي الذي يمر عبر اراضيها لمراقبة الامم المتحدة الامر الذي سيحرم العراق من حوالي مليوني دولار يومياً تدخل الخزانة العراقية خارج اطار برنامج النفط مقابل الغذاء[٢٧].

ومما زاد من التقارب بين سوريا والعراق موقف سوريا المعارض للاحتلال الامريكي للعراق في نيسان عام ٢٠٠٣ حيث اكدت سوريا على ضرورة انهاء الاحتلال وعلى ان تسحب الولايات المتحدة قواتها في اسرع وقت وضرورة اعادة بناء مؤسسات الدولة العراقية والحفاظ على وحدة وسلامة اراضيه وتجنب كل مامن شأنه بث الفرقة بين ابناء الشعب العراقي[٢٨].

المبحث الثالث: العلاقات العراقية السورية بعد الاحتلال

شهدت العلاقات السورية العراقية لاسيما بعد تشكيل مجلس الحكم الانتقالي نوعاً من التحسن حيث اشار فاروق الشرع وزير خارجية سوريا الى ذلك قائلاً: ((إننا على استعداد للتعامل مع الحكومة الجديدة خدمة للشعب العراقي.. ان الحكومة الجديدة هي خطوة نأمل في ان تكون مساعدة لتحسين ظروف الشعب العراقي والحفاظ على وحدة اراضيه وسيادته))[٢٩].

وعندما تولى اياد علاوي رئاسة مجلس الحكم فقد سعى الى حل بعض المشكلات العالقة بين البلدين من خلال الزيارة التي قام بها الى سوريا عام ٢٠٠٤ ولقائه مع الرئيس السوري بشار الاسد حيث وصف تلك الزيارة بانها موفقة وان العلاقات العراقية- السورية ابتدأت بصفحة مشرفة مشيراً الى ان المحادثات تناولت قضايا مهمة تتعلق بالامن المشترك وتطورات الاوضاع في المنطقة، علاوة على العلاقات الثنائية بين البلدين.

وخلال تلك الزيارة دعا اياد علاوي الى ضرورة مشاركة سوريا في اعادة بناء العراق من خلال وضعها في قائمة الدول المانحة واسهام الشركات السورية الخاصة والعامة في اعمار العراق في مجالات الاتصال والنقل

---

[٢٦] **حسين حافظ وهيب، مصدر سابق، ص١٢٠.**
[٢٧] **صحيفة الحياة، العدد ١٤٨٩، ٢٠٠٤/١/٤.**
[٢٨] **صحيفة الحياة، العدد ١٤٧٧٢، ٢٠٠٣/٩/٣.**
[٢٩] **حسين حافظ وهيب، مصدر سابق، ص١٢٦، حيدر علي حسين، ابعاد ودلالات زيارة رئيس الوزراء العراقي الى دمشق، اوراق سياسية، العدد ٦، مركز دراسات وابحاث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، تموز ٢٠٠٤، ص٢.**

والنفط. وفي المقابل اكد رئيس الوزراء السوري ان بلاده حريصة على وحدة العراق ارضاً وشعباً، معرباً عن امله في ان يستطيع العراق العودة الى الحاضرة العربية في اقرب وقت ممكن، مؤكداً ان بلاده مستعدة لتقديم كل مساعدة يطلبها العراق واشار الى ان عدم استقرار الامن العراقي سيكون له انعكاسات على الامن الوطني في سوريا، مشدداً على ان سوريا تعارض اي عملية تسلل عبر اراضيها الى داخل الاراضي العراقية وبالعكس[٣٠].

وفي الوقت ذاته قام نائب الرئيس العراقي ابراهيم الجعفري بزيارة الى سوريا بهدف تمتين العلاقات بين البلدين في مختلف المجالات بما فيها الامنية وقد كانت زيارته تلك مثمرة لاسيما بعد لقائه كلاً من الرئيس السوري بشار الاسد ونائبه عبد الحليم خدام ووزير الخارجية فاروق الشرع حيث عبر عن ذلك قائلاً: ((لمست حرصاً ومتابعة جيدة واستعداداً للتعاون لما فيه من خير العراق والحفاظ على سيادته ووحدته وسلامة العمليتين الامنية والديمقراطية فيه)) مضيفاً ((اكد السوريون حرصهم على الامن العراقي وعلى ضبط الحدود وهناك تحسن واضح وارتقاء بمستوى العلاقات السورية العراقية ونأمل دفع هذه العلاقات الى الامام))[٣١].

الى جانب ذلك اكد : ((ان التعامل مع دول الجوار ليس بالضرورة من خلال توقيع اتفاقيات لان العلاقات التي تجمع الدول العربية ودول الجوار تقوم على اساس السلوك العملي ونعتقد ان هناك حرصاً جيداً لدى المسؤولين السوريين واذا كانت هناك حاجة لتوقيع اتفاقيات فلا اظن ان السوريين مترددون في عقد مثل هذه الاتفاقيات)) واعرب نائب الرئيس العراقي عن تطلع العراق لان ((تأخذ سورية زمام المبادرة تجاه بعض الاشكالات والى تحقيق اهداف اخرى من خلال مزيد من الحرص والوعي لحقيقة مايجري في الداخل العراقي))[٣٢].

ويبدو ان الحكومة السورية تحاول تحسين صورتها تجاه ما يحدث في العراق ففي اللقاء الذي أجراه عماد مصطفى السفير السوري في واشنطن مع الرئيس السوري بشار الاسد اكد حرص سوريا على استقرار الوضع في العراق حيث ذكر الرئيس السوري خلال ذلك اللقاء قائلاً: ((سورية مستعدة للتعاون سواء مع الامريكيين بحكم وجودهم كقوة امر واقع وقوة الاحتلال في العراق او مع العراقيين انفسهم الذين نتعاون معهم لاسباب ومصالح متعددة استراتيجياً واهمها ان سورية تشعر بقلق عظيم من استمرار حالة العنف الدموي في العراق... نخشى على العراق وعلى وحدة شعبه ووحدة ترابه الاقليمية)) واضاف ((توجد مصلحة استراتيجية لدى سورية في ان يستقر العراق امنياً لان اي ترد للوضع الامني في العراق سيؤدي الى حدوث حرب اهلية قد تؤدي الى تفكك وحدة العراق الاقليمية))[٣٣].

وحول العمليات الارهابية التي يشهدها العراق واتهام سوريا بدعمها لتلك العمليات ذكر قائلاً: ((من المستهجن ومما يثير غضب سورية اتهامها بالتعاون مع بعض المجموعات الارهابية... هؤلاء الناس الذين يحاولون

[٣٠] صحيفة الشرق الاوسط، العدد ٩٥٠٧، ٢٠٠٤/١٢/٨.
[٣١] المصدر نفسه.
[٣٢] صحيفة الحياة، العدد ١٥٤٠٠، ٢٠٠٥/٥/٣١.
[٣٣] المصدر نفسه.

قتل ابنائنا واشقائنا في العراق كأنهم يقتلون السوريين، ونحن لا نميز بين عراقي وسوري ... سوريا ترغب حقاً وفعلاً بالتعاون مع الولايات المتحدة ومع العراق لمحاولة تأمين الحدود بين البلدين))[٣٤].

وبالرغم من محاولة سورية لتبرئة نفسها الا ان الاتهامات لا زالت موجهة اليها ففي الزيارة التي قام بها مستشار الامن القومي العراقي موفق الربيعي الى مصر في ٢٠٠٥/١١/١٤ طلب من حكومتها التدخل لدى سوريا لوقف تسلل مقاتلين الى العراق عبر حدودها حيث ذكر قائلاً: ((طلبنا من الرئيس حسني مبارك استخدام نفوذ مصر لدى اشقائنا في سورية لوضع حد لتصدير الموت الى العراق)) واضاف ((ان العراق لا يسعى الى اي نزاع مع جيرانه وخصوصاً سورية، لكنه لن يسمح بتسلل انتحاريين من سورية الى العراق)) معتبراً ان من واجب النظام السوري وضع حد لذلك.

واشار موفق الربيعي الى ان المتسللين من الحدود السورية ليسوا بالضرورة من السوريين وقال انهم من جنسيات عربية متعددة واضاف ((لا يوجد لدينا ادنى شك في ان ٩ من كل ١٠ انتحاريين هم من العرب الذين يتسللون من الحدود السورية))[٣٥].

وبالرغم من تلك الاتهامات، نجد ان العلاقات بين البلدين، قد شهدت تحسناً ملموساً من خلال الزيارة التي قام بها وليد المعلم وزير خارجية سوريا الى العراق في ٢٨تشرين الثاني ٢٠٠٦ والتي تم خلالها الاعلان عن اعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بعد قطيعة استمرت ربع قرن الى جانب احتفال العاصمتين في ١١كانون الاول برفع العلمين العراقي والسوري على مبنى السفارتين[٣٦]. وهذه بحد ذاتها، تعد خطوة نحو بناء علاقات سليمة بين البلدين.

المبحث الرابع: اثر المتغير الامريكي على علاقة البلدين

في الواقع، كان لاستراتيجية الولايات المتحدة الامريكية اثرها في العلاقات السورية العراقية فكلا البلدين مرشحان لاجراء التغيرات التي تسعى الادارة الامريكية الى تطبيقها ضمن مشروعها الجديد والذي اطلقت عليه (الشرق الاوسط الكبير) والذي يهدف الى خلق (بيئة استراتيجية جديدة في المنطقة) يخدم مصالحها ومصالح حلفائها بالدرجة الاساس.

اذ اتبعت الادارة الامريكية شتى السبل في سبيل ايقاف اي تقارب بين البلدين ولعل مايؤكد ذلك تصريح وزير خارجية سوريا السابق فاروق الشرع حينما قال: ((ان سوريا منعت ان تقيم علاقات طيبة وطبيعية مع

---

[٣٤] **شعبان عبود، زيارة وفد سوري الى العراق، نقلاً عن شبكة الانترنيت الموقع:**
http://www.arraee.com.p1.

[٣٥] **التقارب السوري العراقي بعيون اردنية، نقلاً عن شبكة الانترنيت بتاريخ ٣٠/أب/٢٠٠٠ الموقع:**
http://www.ALBAYAN,COM.p.3.

[٣٦] **المصدر نفسه، ص٣-٤.**

جيرانها... فالعراق ابعد عن سوريا باساليب وضغوط شتى، واصبح مجرد التفكير بالوحدة بين سوريا والعراق امراً مستحيلاً واصبح جل مانطمح اليه ان تكون العلاقة بين البلدين الجارين عادية وطبيعية))[٣٧]. ونلحظ هنا ان فاروق الشرع لجأ الى توصيف العلاقات السورية-العراقية بخطاب دبلوماسي فقط دل من خلاله على القوى التي عمدت الى التفريق بين البلدين.

فالطرفان ارجعا اسباب حالة التوتر والعداء بينهما والذي تشهده المنطقة منذ عقد التسعينيات الى التحالف: الامريكي – الاسرائيلي فهذان الطرفان يعملان جاهدين على منع اي تقارب او لقاء بين سوريا والعراق وذلك خوفاً من حدوث تغيرات جذرية في اوضاع المنطقة تعرض مصالحهما للخطر.

فالولايات المتحدة ترى في نشوء تحالف وتقارب بين البلدين من شأنه ان يعرض مصالحهما الحيوية في المنطقة ولاسيما المصالح النفطية للخطر. اما اسرائيل فهي تتطلع لان تلعب دور القوة الاقليمية الاساسية في المنطقة.

فمن مظاهر التقارب بين سوريا والعراق والتي كانت مثار قلق تلك القوى، اعادة تشغيل خط كركوك بانياس الذي وقع بين دمشق وبغداد في تموز عام ١٩٩٨، اذ كان يؤثر وبشكل حاد على مستوى صادرات نفط العراق عبر تركيا، وبالتالي تحرم الاخيرة من المزايا المالية فضلاً عن الاستراتيجية التي تتحقق لها بفضل مرور هذا الخط بأراضيها، ويأتي هذا التحول في الوقت الذي تسعى فيه الولايات المتحدة الى دعم الاقتصاد التركي وتعزيز نفوذ انقرة الاقليمي، لذا فقد كانت الولايات المتحدة حريصة على الزام العراق وكذلك دول بحر قزوين على ان تصدر نفطها عبر الاراضي التركية، كما حرصت الادارة الامريكية على ان تكون المشاريع الاقتصادية المهمة حصيلة علاقة الدول العربية باسرائيل وليس نتيجة علاقتها ببعضها[٣٨].

وقد اشار الى ذلك بوضوح التقرير الذي نشره معهد واشنطن لدراسة الشرق الادنى بعنوان (بناء الامن والسلام في الشرق الاوسط) والذي حذر من النتائج الاقتصادية والسياسية لتطور العلاقات الاقتصادية العراقية-السورية ويبدو ان المخاوف الامريكية نابعة من كون العلاقات الاقتصادية بين البلدين قد تطورت لاسيما في المجال النفطي، فقد اكدت جهات عديدة معلومات تفيد بتدفق نحو (١٥٠) الف برميل من النفط يومياً مما يوفر نحو مليار دولار للسوريين من قيمة الصادرات النفطية[٣٩].

ليس هذا حسب، فقد تصاعدت مؤشرات التقارب لاسيما مع وصول بشار الاسد الى سدة الحكم عام ٢٠٠٠ بالتوقيع على العديد من اتفاقيات التبادل التجاري بين البلدين واستعادة العلاقات الدبلوماسية ورغم

---

[٣٧] **المصدر نفسه، ص٤.**
[٣٨] **المصدر نفسه.**
[٣٩] **منذر شوقي، العلاقات السورية الامريكية، صحيفة الشعب الاردنية نقلاً عن شبكة الانترنيت بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/٤ الموقع: http://www.ALshab.com.p.1**

مؤشرات التقارب هذه الا ان هذا الجهد لم يرتق الى امكانية تعزيز افق هذا التعاون عن طريق ابرام اتفاقيات امنية وعسكرية لترجمة هذه الاهداف بما يتناسب والتحديات والمخاطر التي تعانيها المنطقة.

فبعد احداث ١١ أيلول تغيرت مسيرة العلاقات السورية العراقية وتغير معها مسار المستقبل حيث دخل المتغير الامريكي بشكل واضح في تحديد شكل وطبيعة هذه العلاقة ومستقبلها حيث ادركت سوريا الحاجة الى توثيق علاقتها مع الولايات المتحدة بعد احداث ١١ أيلول وعبر سياسة اعتمدت التوفيق بين التعاون مع الولايات المتحدة فيما تسميه الحرب ضد الارهاب وبين التمسك برؤيتها الخاصة والشاملة للمنطقة والتي ترى الولايات المتحدة انها تضر بمصالحها الاقليمية والاستراتيجية فيها، ووفقاً لهذه الرؤية فقد اعلن الرئيس السوري بشار الاسد استنكاره لتلك الهجمات وعرض مساعدة سوريا في القبض على المتهمين بالارهاب، ورغم هذه المساعدات الا ان سوريا لم تستطع تبرئة نفسها امام الساحة الامريكية وظل صانع القرار الامريكي ينظر الى سوريا على انها من الدول الراعية للارهاب وذلك بسبب موقفها من الصراع العربي الصهيوني وتطوراته من جهة وايوائها لبعض المنظمات الفلسطينية المصنفه بالارهاب من جهة اخرى ومما صعد الموقف بين الولايات المتحدة الامريكية وسوريا، وزاد الوضع سوءاً موقف سوريا المعارض للسياسة الامريكية ولاسيما قبل احتلال بغداد في ٢٠٠٣/٤/٩ من قبل القوات الامريكية حيث وقفت سوريا في مجلس الامن الى جانب تفادي توجيه ضربة عسكرية ضد العراق، وقد ساندها في ذلك الموقف عدد من الدول الاوربية والعربية، وقد استمرت الضغوط الامريكية على سوريا بحجج وذرائع مختلفة[٤٠].

بدءاً باتهام سوريا بتقديم معدات عسكرية للعراق بتصديه للعدوان الامريكي البريطاني ثم اتهامها بايوائها عناصر من النظام العراقي السابق داخل اراضيها بعد سقوط بغداد، وبامتلاك اسلحة الدمار الشامل ودعمها للحركات والمنظمات الارهابية وانتهاءاً بفتح ملف التواجد العسكري السوري في لبنان وقد عبر وزير خارجية سوريا السابق فاروق الشرع عن الضغوطات الامريكية بالقول: ((ان سوريا لم تواجه ضغوطاً امريكية عليها بهذه الحدة طوال تاريخ العلاقات الامريكية-السورية)) وهذا التصريح مثل اشارة واضحة الى وعي سوريا بشدة الاحتواء والتطويق الامريكي الشامل لسوريا من كل الجبهات، فهي من جهة الغرب تواجه الخطر الصهيوني (اسرائيل) ومن جهة الشرق والشمال الشرقي تواجه الوجود العسكري الامريكي بقواعدها العسكرية الجديدة في العراق اذ كانت سوريا تعد العراق العمق الاستراتيجي لها ومن جهة الشمال تواجه تركيا التي تحالفت عسكريا مع اسرائيل[٤١].

[٤٠] صحيفة الحياة، العدد ١٤٨٩٥، ٢٠٠٤/١/٧.

[٤١] شذى زكي حسن، السياسة الامريكية تجاه سوريا بعد احداث ١١ أيلول ٢٠٠١، مجلة العرب والمستقبل العدد السادس عشر، مركز دراسات وابحاث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، اذار ٢٠٠٦، ص٩-١٠.

ورغم الجهود الدبلوماسية من جانب سوريا لتعزيز علاقاتها الاقليمية والدولية الا ان الولايات المتحده اقرت (قانون محاسبة سوريا) الذي صدر في كانون الاول٢٠٠٣ والذي يقضي بحظر الصادرات والاستثمارات الامريكية الى سوريا[٤٢] .

وهدفت امريكا من وراء تلك الضغوطات اذعان الحكومة السورية لمطاليبها المتمثلة بـ:-

١ -ان توقف الحكومة السورية دعمها لحزب الله في لبنان وتعمل على تصفية وتفكيك قواته والانسحاب من جنوب لبنان.

٢ -اغلاق مكاتب المنظمات الفلسطينية في دمشق لاسيما(منظمة حماس) و(الجهاد الاسلامي).

٣ -انخراط سوريا في الحملة الامريكية ضد الارهاب.

٤ -ايقاف المساعي السورية الهادفة الى امتلاك الاسلحة المحظورة[٤٣].

وهذه الاهداف تخدم بالضرورة المشروع الامريكي (الشرق اوسطية) في المنطقة والذي يجد في سوريا عاملين مهمين لتحقيق هذا المشروع وهما:-

الاول : ان لايكون لسوريا دور اقليمي على صعيد المنطقة.

والثاني : ان النظام القائم في دمشق من جملة انظمة اخرى في المنطقة-لايتوافق مع مشروع واشنطن (الشرق الاوسط الكبير) بينما ترى دمشق انها لاتزال قادرة على لعب دور اقليمي ولو بمستويات معينة، وانها قادرة على اجراء تكيفات هيكلية على المستويين الداخلي والخارجي، تجعل من النظام مقبولاً في واشنطن في ضوء التعاون معها .

وعلى اية حال، ان واقع التناقض في مسار العلاقات السورية الامريكية يجعل من تلك العلاقات تعاني مأزقاً لايظهر له حل على الرغم من الدعوات السورية المتواصلة في التعاون مع الولايات المتحدة الامريكية الرافضة في الوقت نفسه لهذا التعاون، وهو رد يجد تعبيرات شديدة الوضوح في الاتهامات المتواصلة ضد سوريا بصدد العراق والتي انعكست على طبيعة العلاقات السورية لاسيما بعد تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة حيث اتهمت سوريا بتصدير عوامل اللاستقرار الى العراق[٤٤].

مما جعل سوريا تعتقد ان مسألة العراق اصبحت تشكل ورقة ضاغطة بيد الامريكيين والتي ستهدد استقرارها على الرغم من التعاون الذي تبديه حيث ستبقى الاتهامات الموجهة ضدها تشكل فرصة لاستكمال آلية الضغط والتي تهدف الى تغير النظام السياسي السوري وبالنتيجة مادامت القوات الامريكية في العراق، ستعمل

---

[٤٢] ميخائيل عوض، العلاقات السورية الامريكية الى اين؟ المعرفة نقلاً عن شبكة الانترنيت بتاريخ ٢٠٠٤/١٠/٣ الموقع: http://A:/المعرفة.htm.p.2007

[٤٣] صحيفة الحياة، العدد ١٥٤٠٤، ٤ حزيران ٢٠٠٥..

[٤٤] سعدون جوير الدليمي، الافاق المستقبلية للعلاقات العراقية السورية، مجلة اراء الخليج، العدد السابع، مركز الخليج للابحاث، ابو ظبي، اذار ٢٠٠٥، ص٣٠.

ادارة واشنطن على استخدام هذه الورقة للضغط على النظام السياسي السوري وتهديده بين الحين والاخر. ولعل ذلك مادفع القيادة السورية الى اقامة علاقات جيدة مع امريكا، ليس لتجنب حدوث مواجهة مكلفة معها فقط، انما بسبب الدور الذي تلعبه امريكا في رسم وتحديد خارطة العلاقات السورية بالمنطقة وفي مقدمتها العراق والدور الذي يمكن ان تؤديه واشنطن في تسوية الاوضاع بين تل ابيب ودمشق، الا ان كل تلك الجهود التي تقوم بها القيادة السورية لن تقودها الى بناء علاقات جيدة مع واشنطن او مع بغداد التي تعدها واشنطن لتكون قاعدة انطلاق متينة تحمل بذور المشروع الامريكي بملامح عربية الى المنطقة، هذا المشروع الذي يرفع شعارات الاصلاح [٤٥].

اذ اصبحت اعادة هيكلة النظم السياسية وصياغة مؤسساتها واطلاق العنان لقوى المجتمع واقرار صيغ حقوق الانسان واطلاق الحريات العامة كلها اوراق ليست بسيطة بيد الادارة الامريكية على العديد من دول المنطقة وفي مقدمتها سوريا لان سوريا دون غيرها من دول المنطقة مرتبطة بعدة ملفات تحاول الادارة الامريكية استغلالها بصور مختلفة، فهنالك الملف الفلسطيني والملف اللبناني والملف التفاوضي مع اسرائيل، وكلها تتحرك الآن تحت غطاء دعم سوريا للارهاب في العراق، وهذا بالتأكيد مايحول دون بناء علاقات سليمة بين البلدين.

وفي الواقع، فأن النظام السياسي السوري امام مفترق طرق صعب جداً لن تنقذه العلاقة الاستراتيجية مع طهران، ولا التطمينات التي تتلقاها دمشق من واشنطن بأن الامور في العراق تجري لصالح الطرفين آجلاً ام عاجلاً[٤٦].

بدليل ان الادارة الامريكية تسعى من خلال اللجنة التي تم تشكيلها والتي سميت بـ(لجنة بيكر-هاملتون)[(*)] ان تملي شروطها على كلا البلدين من اجل تحقيق الاستقرار في العراق، فبالنسبة لايران لازالت ادارة بوش تطالب بأن تتخلى ايران عن برنامجها النووي حيث ان ايران اذا امتلكت سلاحاً نووياً فأن ذلك سيكون عاملاً لزعزعة الاستقرار في المنطقة ويشكل تهديداً لحليفتها اسرائيل، اما سوريا فيرى بوش "ان عليها الكف عن التدخل في شوؤن لبنان وإيواء المتطرفين".

اذن فالهدف من تلك الشروط هو بقاء العلاقات متوترة بين البلدين، فلو كانت الادارة الامريكية راغبة في تحقيق الاستقرار لما وضعت تلك الشروط .

وهكذا فأن مستقبل العلاقات السورية العراقية في ظل الاحتلال الامريكي في العراق سيتسم بحالة عدم الاستقرار مادامت القوات العسكرية الامريكية متواجدة في العراق، اذ ان ذلك سيشكل تهديداً خطيراً لسوريا في

---

[٤٥] المصدر نفسه، ص٣٠.

[٤٦] خليل العناني، تقرير بيكر- هاملتون.. رؤية واقعية ومستقبل مجهول، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٧، القاهرة، كانون الثاني ٢٠٠٧، ص١٥٢.

[(*)] عرفت بـ(لجنة بيكر) او (لجنة بيكر-هاملتون) بسبب رئاسة وزير الخارجية الاسبق (جيمس بيكر)، والرئيس السابق للجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب الامريكي (لي هاملتون)لها، الا ان اسمها الرسمي هو (مجموعة دراسة العراق).

حالة رفضها لكل المطالب الامريكية ولاسيما وقف الدعم المقدم للمنظمات والحركات التي تعدها واشنطن ارهابية، فالولايات المتحدة الامريكية سوف تبقى تهدد سوريا بامتلاكها للاسلحة ودعمها للارهاب لأجل إبعادها عن الساحة العراقية وبالتالي بقاء العلاقات متوترة بين البلدين .